

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية  
أولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي  
الإجابة النموذجية لامتحان مقياس : قانون النقد والقرض

- أذكر المراحل التي مر بها تطور الجهاز المصرفي الجزائري الى غاية صدور قانون النقد والقرض؟ 4ن
  - المرحلة الأولى: مرحلة إنشاء المؤسسات المصرفية الوطنية (1962-1964)
  - المرحلة الثانية: مرحلة التأميمات (1965-1970)
  - المرحلة الثالثة: مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية (1982-1985)
- أذكر الإصلاحات المصرفية التي شهدتها الجهاز المصرفي قبل صدور قانون النقد والقرض؟ 4ن
  - 1- الإصلاح المالي والمصرفي لعام 1971:
  - 2- الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك لعام 1986:
  - 3- تكييف النظام المصرفي مع قوانين الإصلاحات الاقتصادية الصادرة عام 1988
- وضح الأسباب التي جعلت السلطات النقدية تصدر قانون النقد والقرض؟ 4ن
  - 1- فقدان البنوك لوظيفتها الأساسية:
  - 2- زيادة الإصدار النقدي
  - 3- إهمال تعبئة الادخار الخاص:
  - 4- سوء تسيير الجهاز المصرفي:
- ماهي المبادئ التي اعتمد عليها اصلاح 10/90؟ 4ن
  - 1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:
  - 2- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة والدائرة النقدية:
  - 3- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:
  - 4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

- أدى صدور قانون النقد والقرض الى انفتاح المنظومة المصرفية على القطاع الخاص، إلا أن هذا القطاع الخاص شهد أزمة في بداية مسيرته، في هذا الصدد، ماهي الأسباب والعوامل التي أدت الى أزمة القطاع المصرفي الخاص؟4ن

كان إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري بمثابة الصدمة التي شهدها القطاع المصرفي الخاص في الجزائر، ففي الوقت الذي ظهرت فيه بوادر تحرير السوق المصرفي والمنافسة وبدأت البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية تتموقع تدريجياً، وتحتل مساحة معقولة وبدأت حصتها السوقية في النمو حيث بلغت 12 % عام 2002 ، وظهور علامات التفاؤل على المهتمين والمتعاملين الاقصاديين، جاء الإعلان عن إفلاس البنكين ليعيد الوضع إلى نقطة البداية

وهناك جملة من الأسباب والعوامل التي أدت إلى أزمة القطاع المصرفي الخاص، من أهمها ما يلي:

### 1- العوامل المرتبطة بضعف الإدارة والتحكم في التسيير:

- عدم التنوع في محفظة البنك وعدم الاحترام لمعايير التوازن المالي، بحيث تم تخصيص موارد قصيرة الأجل لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، بالإضافة إلى التحويلات المالية المفرطة نحو الخارج، وكذلك منح أسعار فائدة مرتفعة على الودائع أكثر مما هو سائد في السوق، وهو ما يتنافى والسلامة المالية.
- صنفت الإدارة غير السليمة وضعف التحكم في التسيير وفق معايير التسيير البنكي وعدم الالتزام بقواعد الحيطة والحذر، من بين الأسباب الرئيسية التي حددها مفتشي بنك الجزائر واللجنة المصرفية في تقاريرهم المعدة انطلاقاً من عمليات التفتيش والمعاينة الميدانية التي أجريت على البنكين المعنيين، وتمثل هذا في عدم الالتزام بالقواعد المحاسبية وعدم الشفافية في المعلومات، وعدم احترام مؤشرات التسيير المالي، وكذلك عدم وجود تقارير عن حصيلة النشاط مصادق عليها من طرف الجمعية العامة للمساهمين كما ينص عليه القانون، وتجلى هذا خاصة في بنك الخليفة حيث أنه لم يعد تقارير حصيلة نشاطه لسنوات 1999-2000-2001.
- ضعف التحكم في تسيير السيولة.
- السعي وراء تحقيق الربح على المدى القصير، وعدم التقيد بالمهنية والاحترافية في ممارسة النشاط المصرفي.
- عدم القدرة على التحكم في التكاليف، وذلك بسبب الإفراط في النفقات غير المبررة والتي ليس لها علاقة بالنشاط الرئيسي، كما كان عليه الحال بالنسبة لبنك الخليفة - تمويل الفرق الرياضية، تحويل الأموال إلى الخارج ....

## 2- العوامل التي تعود لجهات الإشراف والرقابة:

- أدى انفتاح القطاع المالي والمصرفي إلى عدم تحديد الشروط والضوابط والمعايير لدخول الخواص للاستثمار في القطاع المصرفي، وانعدام الخبرة اللازمة لممارسة الإدارة المصرفية، بالإضافة إلى ضعف التحكم في إدارة المخاطر التي يتميز بها القطاع المصرفي، مما سمح ذلك بالنمو السريع للمصارف الخاصة - وخاصة بنك الخليفة - حيث عرف نمواً سريعاً في شبكته وانتشاره، فارتفع عدد وكالاته من 05 وكالات عام 1999 إلى 24 وكالة عام 2000 ثم إلى 130 وكالة عام 2002، أما البنك الصناعي والتجاري فمن وكالة واحدة عند التأسيس إلى 12 وكالة عام 2000، هذه الطفرة في نمو البنكين لم تكن تخضع للضوابط الواجب احترامها، وهو ما فسر على أنه تغاضي من طرف البنك المركزي على القيام بدوره في هذا المجال.
- لم تقم اللجنة المصرفية بدورها الرقابي على أكمل وجه، وتغاضيتها عن عدم احترام قواعد الحذر في تسيير البنكين، وتدخلها المتأخر مما تسبب في ثقل تكلفة الإفلاس.
- عدم قدرة السلطات العمومية المخولة على التكيف مع مقتضيات التحرير المصرفي، وذلك من خلال دعمها للمصارف العمومية، وذلك بإعادة رسميتها وتطهير محافظها من الديون المتعثرة، وبالمقابل تم إهمال الاهتمام بترقية المصارف الخاصة ودعمها، بل اعتبرت دخيلة على القطاع المصرفي وجب النظر إليها بحذر، وكان الأجدر بالسلطات العمومية الجزائرية الاهتمام بترقية المصارف الخاصة والاعتراف بدورها، بدل التضييق عليها ودفعها لممارسة تصرفات غير قانونية.
- لم تواكب الهيئات الرقابية تغيرات المحيط الجديد، فمعظم الهيئات لم تجدد طيلة سنوات، ومعظم رؤساء هذه الهيئات مدراء ومسؤولين سابقين في المصارف العمومية، الأمر الذي جعلهم يهتمون فقط بالمصارف العمومية، كما لم تتاح الفرصة لممثلي المصارف الخاصة من المساهمة في اتخاذ القرار، وعدم تمكينهم من أن يكونوا أعضاء في هيئات الرقابة والهيئات الأخرى، وعدم منحهم الفرصة من أجل طرح مشاكلهم وانشغالاتهم، وذلك بهدف الوصول إلى تكوين نظام مصرفي منسجم وأكثر صلابة وتسوده المنافسة، وما ينعكس ذلك إيجاباً على الاقتصاد الوطني.